الولايات المتحدة الأمريكية:
حكومة فدرالية ذات صلاحيات محدودة

إليس كاتز Ellis Katz

تمارس التطورات التي تحصل على الساحة الدولية تأثيراً هاماً على طرق عمل جميع الحكومات بما في ذلك حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. لقد أدت اتفاقيات التجارة العالمية ومطالب حقوق الإنسان بالإضافة إلى محاربة الإرهاب الدولي إلى زيادة الضغوط باتجاه مركزة المسئوليات الحكومية. أدت هذه الضغوط إلى إحداث تغييرات جديدة في الفدرالية الأمريكية التي تشكل قلب الهيكلية الدستورية للولايات المتحدة.

تعتبر الفدرالية الأمريكية تفويضاً لسلطات ومسئوليات محدودة للحكومة الفدرالية مع الاحتفاظ بالسلطات الأخرى لصالح الولايات. كانت الولايات الأمريكية الأصلية هيئات دستورية تعمل بشكل كامل قبل وضع الدستور والمصادقة عليه. وبعد الإعلان عن استقلالها عن المملكة المتحدة عام ١٧٧٦ قامت أحد عشر ولاية من بين الولايات الثلاثة عشر بالتخلي عن مواثيقها من العهد الكولونيالي وتبنت الدستور الذي يتناول هيكلية وعمل الحكومة وحماية حقوق الأفراد. كما تم ربط الولايات معاً من خلال اتحاد كونفدرالي وفقاً لبنود الاتحاد الكونفدرالي. إلا أنه عندما تبين أن هذا الاتحاد المحدود غير كافٍ لمواجهة التحديات الاقتصادية والدولية في سنوات ما بعد الاستقلال، أرسلت الولايات وفوداً إلى مؤتمر دستوري من أجل "إقامة اتحاد أكثر كمالاً ومثالية" على حد تعبير الدستور.

هذا الاتحاد الأكثر كمالاً الذي أوجده دستور الولايات المتحدة عام ١٧٨٨ أدى إلى وجود حكومة فدرالية أكثر قوة ذات سلطة تشريعية من مجلسين ورئيس تنفيذي قوي ومحكمة عدل عليا. كما أن الدستور، في نفس الوقت، يعطي الحكومة الفدرالية سلطات محدودة بالرغم من كون هذه السلطات غاية في الأهمية لم تكن تتمتع بها تحت بنود الاتحاد الكونفدرالي، مثل سلطة فرض الضرائب والإنفاق على رفاهية المواطنين، وتنظيم التجارة الخارجية والتجارة بين الولايات. أما بالنسبة لباقي السلطات غير الممنوحة للحكومة الفدرالية فهي تبقى ملكاً للولايات بالشكل الذي كانت عليه قبل وضع الدستور والمصادقة عليه.

غير مبين: ساموا الأمريكية، جزيرة بيكر، جوام، جزيرة هاولاند، جزيرة جارفيز، جونستون أتول، كينغمان ريف، ميدواي، جزر نافاسا، جزيرة شمال ماريانا، بالميرا أتول، بورتو ريكو، جزر فرجن، جزر ويك.

هذا التوزيع للمسئوليات الذي جعل الولايات مسئولة تقريباً كلياً عن الشؤون المحلية، قد تغير مع الوقت. كان التغيير أحياناً من خلال تعديلات دستورية رسمية وغالباً من خلال تفسير واسع للسلطة الفدرالية ضمن بند الضرائب والإنفاق وبند التجارة الخارجية والتجارة عبر الولايات من قبل المحكمة العليا للولايات المتحدة. فالتعديل الرابع عشر الذي تم تبنيه عام ١٨٦٨ بعد الحرب الأهلية يعطي الحكومة الفدرالية دوراً هاماً في حماية الحقوق. كما عمل التعديل السادس عشر الذي تم تبنيه عام ١٩١٣ على تحسين سلطات الحكومة الفدرالية في فرض الضرائب على الدخل مما سمح لها أن تضع نظام منح ومساعدات يزيد الآن عن ٦٠٠ مليار دولار ويؤثر على جميع مجالات السياسة الداخلية تقريباً. قامت محكمة العدل العليا بتفسير مدى تأثير السلطة الفدرالية بشكل واسع ضمن البنود المتعلقة بفرض الضرائب والتجارة الخارجية والتجارة بين الولايات؛ مما يسمح للحكومة الفدرالية بأن تنظم جمع أشكال النشاطات التجارية تقريباً والدعم المالي للكثير من المشاريع المحلية. ومنذ منتصف التسعينات صدر عدد من القرارات عن محكمة العدل العليا تحد من السلطة الفدرالية وتذكرنا بأن هذه السلطة هي حكومة ذات سلطات محدودة. إلا أن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانت هذه القرارات ستشكل كوابح حقيقية تمنع توسع السلطة الفدرالية.

كان أحد آثار توسع النشاطات الفدرالية في السياسة الداخلية ظهور شبكة معقدة من العلاقات البينحكومية تنعقد من خلالها صفقات بين الولايات والحكومات المحلية والسلطة الفدرالية من أجل صنع وتنفيذ السياسة العامة. يشار إلى هذا التطور بالفدرالية التعاونية. ويقول بعض المراقبين أن الحكومة الفدرالية أصبحت هي المهيمنة لدرجة أن الفدرالية التعاونية قد تحولت إلى فدرالية قسرية تقوم الحكومة الفدرالية من خلالها بتحييد قوانين الولايات والتعدي على القواعد الضريبية للولايات وتلزم الولايات بالانصياع للسياسات الفدرالية.

وبالتالي فإن السياسات، وبشكل متزايد، لم تعد في المجال الحصري لأية حكومة وإنما تشتمل على التعاون بين جميع مستويات الحكومة.

لقد عملت القوى التاريخية والاجتماعية والاقتصادية على تشكيل الفدرالية الأمريكية خلال المائتي عام الماضية - مثل شراء أراضي لويزيانا من فرنسا عام ١٨٠٣، وفتح الغرب الأمريكي الذي تبع ذلك، والحرب الأهلية، والتعديلات الدستورية التي جاءت في أعقابها، والتصنيع، والهجرة ونمو المدن، والكساد الاقتصادي الكبير وبرامج الاتفاق الجديد للرئيس روزفلت في الثلاثينات، والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة التي جاءت في أثرها.

ففي الوقت الذي زادت فيه هذه التغييرات من دور الحكومة الفدرالية في النظام الفدرالي الأمريكي، إلا أن الحكومات جميعها (الفدرالية والولايات والمحلية) تقوم الآن بأكثر مما كانت تعمل قبل مائتي عام. وبالتالي فإن السياسات، وبشكل متزايد، لم تعد في المجال الحصري لأية حكومة وإنما تشتمل على التعاون بين جميع مستويات الحكومة.

أما اليوم، فإن العولمة، والإرهاب الدولي، ومطالب حقوق الإنسان هي التي تؤثر على الفدرالية الأمريكية في الوقت الذي تزداد فيه سلطة الحكومة الفدرالية والتوجه نحو الفدرالية التعاونية. على سبيل المثال، الولايات المتحدة الأمريكية هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية (NAFTA) والاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (GATT). تعتبر هذه الاتفاقيات التجارية اتفاقيات دولية ملزمة مما يعني أن على الولايات المتحدة الالتزام بها بغض النظر عن الاتفاقات السياسية الداخلية. بالتالي تستطيع محكمة العدل العليا الأمريكية أن تعتبر إجراءات الولايات باطلة ليس لأنها تنتهك دستور الولايات المتحدة بل لأنها تنتهك الاتفاقيات الدولية.

كما ازداد الدور الفدرالي في فرض القانون بسبب التهديد الناجم عن الإرهاب الدولي. إن تعزيز الدور الفدرالي هذا لن يحل محل فرض القانون المحلي، بل على العكس حيث زادت المسئوليات المحلية. إلا أن هذا يعني أن فرض القانون، مثل غيره من المهمات الحكومية، سيصبح مسئولية مشتركة أكثر وسيشكل تحدياً جديداً للنموذج الأمريكي من الفدرالية التعاونية. كما أن المطالب العالمية باحترام حقوق الإنسان تزيد من الضغط على ممارسات الولايات، مثل عقوبة الإعدام، التي لا تنتهك الدستور الأمريكي وإنما ينظر إليها على أنها تنتهك القوانين الدولية.